

# تقرير موجز للعرض على السادة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية للبنك التجاري الدولي ش.م.ع

## مقدمة

إلى السادة المساهمين في البنك التجاري الدولي ش.م.ع، نود إحاطتكم علماً بأن تقريرنا المؤرخ في ٩ فبراير ٢٠٢٠ قد نُشر في سوق أبوظبي للأوراق المالية وعلى الموقع الإلكتروني للبنك مع البيانات المالية الموحدة المرفقة. ولذا فإنني أتلو على مسامعكم اليوم ملخصاً فقط لتقرير مدقق الحسابات والذي سيُعدّ بمثابة أننا قد قمنا بتلاوة التقرير بالكامل.

## تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في البنك التجاري الدولي ش.م.ع

### رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية الموحدة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد للبنك التجاري الدولي ("البنك") والشركات التابعة له (معاً "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وعن أدائه المالي الموحد وتدقيقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

### نطاق التدقيق

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

### أساس الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقتنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ونعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب لرأينا. نفيديكم بأننا مستقنون عن المجموعة وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

### أمور التدقيق الرئيسية

لقد أدرجنا في تقريرنا بعض التفاصيل حول أمور التدقيق الرئيسية التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. وخلال هذه السنة تضمنت أمور التدقيق الرئيسية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقييم انخفاض القيمة في العقارات وتقييم استثمارات حقوق الملكية غير المرجحة وموجودات غير متداولة محفظ بها للبيع.

### المعلومات الأخرى

لقد قمنا بقراءة المعلومات الأخرى وخلصنا إلى أنه ليس لدينا ما ندرجه في هذا التقرير بهذا الشأن.

### مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وعن تلك الرقابة الداخلية التي يرى مجلس الإدارة أنها ضرورية لكي يتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وعن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها. يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

### مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوىً عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. ويمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي)، رخصة رقم ١٠٢٤٥١

إعمار سكوير، مبنى رقم ٤، الطابق الثامن، ص. ب. ١١٩٨٧، دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٣١٠٤ ٣٠٤ (٠) ٩٧١ +، فاكس: ٣٤٦ ٩١٥٠ (٠) ٩٧١ +، www.pwc.com/me

## تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما نفيديكم بالأمر التالية المتعلقة بالمتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:  
وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، نفيديكم بما يلي:

- (١) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
  - (٢) أن البيانات المالية الموحدة قد أعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.
  - (٣) أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة.
  - (٤) أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة.
  - (٥) أن الاستثمارات المحتفظ بها من قبل المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبينة في الإيضاحين رقم (١٢) و(١٣) حول البيانات المالية الموحدة.
  - (٦) أن الإيضاح رقم (٤٥) من البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.
  - (٧) أن الإيضاح رقم (٣٤) من البيانات المالية الموحدة يبين المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
  - (٨) أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أيّاً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ فيما يتعلق بالبنك، أو أحكام نظامها الأساسي بشكل يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
- وإضافة إلى ذلك ووفقاً لما تقتضيه المادة (١١٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، نفيديكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.
- وقد قام بالتوقيع على تقريرنا محمد البورنو في ٩ فبراير ٢٠٢٠.